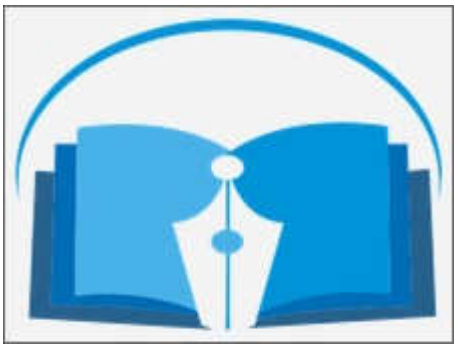

مجلة التربوي

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن

كلية التربية / الخمس

جامعة المرقب

العدد السابع والعشرون

يوليو 2025م

هيئـــة التحريـر

د.سالم حسين المدهون	رئيس هيئة التحرير
د.نورالدين سالم ارحومة	عضو هيئة التحرير
د.بشير علي الطيب	عضو هيئة التحرير
أ.سالم مصطفى الديب	عضو هيئة التحرير
أ.محمد حسن اقدورة	عضو هيئة التحرير
أ.محمد أبوعجيلة البركي	عضو هيئة التحرير

- المجلة ترحب بما يرد عليها من أبحاث وعلى استعداد لنشرها بعد التحكيم .
- المجلة تحترم كل الاحترام آراء المحكمين وتعمل بمقتضاها .
- كافة الآراء والأفكار المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا تتحمل المجلة تبعاتها .
- يتحمل الباحث مسؤولية الأمانة العلمية وهو المسؤول عما ينشر له .
- البحوث المقدمة للنشر لا ترد لأصحابها نشرت أو لم تنشر .

(حقوق الطبع محفوظة للكلية)

ضوابط النشر:

يشترط في البحوث العلمية المقدمة للنشر أن يراعى فيها ما يأتي :

- أصول البحث العلمي وقواعده .
- ألا تكون المادة العلمية قد سبق نشرها أو كانت جزءا من رسالة علمية .
- يرفق بالبحث تزكية لغوية وفق أنموذج معد .
- تعدل البحوث المقبولة وتصحح وفق ما يراه المحكمون .
- التزام الباحث بالضوابط التي وضعتها المجلة من عدد الصفحات ، ونوع الخط ورقمه ، والفترات الزمنية الممنوحة للتعديل ، وما يستجد من ضوابط تضعها المجلة مستقبلا .

تنبيهات :

- للمجلة الحق في تعديل البحث أو طلب تعديله أو رفضه .
- يخضع البحث في النشر لأولويات المجلة وسياستها .
- البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ، ولا تعبر عن وجهة نظر المجلة .

Information for authors

1- Authors of the articles being accepted are required to respect the regulations and the rules of the scientific research.

2- The research articles or manuscripts should be original and have not been published previously. Materials that are currently being considered by another journal or are a part of scientific dissertation are requested not to be submitted.

3- The research articles should be approved by a linguistic reviewer.

4- All research articles in the journal undergo rigorous peer review based on initial editor screening.

5- All authors are requested to follow the regulations of publication in the template paper prepared by the editorial board of the journal.

Attention

1- The editor reserves the right to make any necessary changes in the papers, or request the author to do so, or reject the paper submitted.

2- The research articles undergo to the policy of the editorial board regarding the priority of publication.

3- The published articles represent only the authors' viewpoints.

معامل التأثير العربي 2.17 لسنة 2024
مجـلة الـتــربـوي
Journal of Educational
العدد 27 ــ يوليو 2025

موقف الشريعة الإسلامية من تحريك قضايا الرأي العام تحت تأثير الرأي العام الافتراضي(السوشيال ميديا)

نورية هديه إبراهيم

كلية علوم الشريعة / جامعة المرقب

nhabraheem@elmergib.edu.ly

ملخص الدراسة:

تناولت هذه الدراسة مسألة مدى مشروعية تحريك القضايا تحت تأثير الرأي العام الافتراضي (السوشيال ميديا) في ضوء الشريعة الإسلامية، باعتبارها واحدة من أبرز القضايا المعاصرة التي فرضها التطور الرقمي في المجتمعات الإسلامية. هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم الرأي العام في الشريعة الإسلامية، واستكشاف طبيعة الرأي العام الافتراضي الذي تشكله "وسائل التواصل الاجتماعي"، وتحليل تأثيره على القضايا الدينية والاجتماعية والقضائية، مع التركيز على وضع الضوابط الشرعية التي تضبط هذا التأثير.

اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي والتحليلي والمقارن، حيث استقرأ النصوص الشرعية والفقهية ذات الصلة بمفهوم الرأي العام، وحللها في سياق المستجدات الرقمية، وقارن بين المواقف الفقهية التقليدية والواقع المعاصر، بهدف صياغة رؤية فقهية متوازنة.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج رئيسية، من أبرزها أن الرأي العام الافتراضي أصبح قوة مؤثرة في المجتمعات الإسلامية، ولا يمكن تجاهل دوره في تحريك القضايا، لكنه لا يجوز أن يتحول إلى معيار لتوجيه الأحكام الشرعية أو القرارات القضائية. وأن هناك حاجة إلى ضبط تأثير الرأي العام الرقمي وفق مبادئ شرعية واضحة، تقوم على العدالة والحياد القضائي واحترام الأدلة، بعيدًا عن الانفعالات اللحظية التي قد تؤدي إلى الفوضى أو المساس بثوابت الشريعة. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم تأثير الرأي العام الرقمي، وتعزيز التوعية الشرعية لدى مستخدمي السوشيال ميديا، ووضع سياسات واضحة تحد من حملات التحريض الرقمي، ودعم المؤسسات القضائية والشرعية بآليات فعالة للتعامل مع الضغوط الرقمية.

مقدمة:

أصبحت "وسائل التواصل الاجتماعي" من أهم الوسائل التي تؤثر في تشكيل الرأي العام، لا سيما في المجتمعات الإسلامية التي تشهد تفاعلاً متزايداً مع منصات السوشيال ميديا المختلفة. فالرأي العام الافتراضي، الذي يتشكل عبر هذه المنصات الرقمية، يمتلك قدرة غير مسبوقة على تحريك القضايا الاجتماعية والدينية والسياسية بسرعة فائقة، مما يطرح تحديات جديدة أمام المؤسسات الدينية والشرعية في التعامل مع هذه الظاهرة وتأثيرها على المجتمع.

تعتمد ‘‘الشريعة الإسلامية’’ على مصادرها الثابتة من القرآن الكريم والسنة النبوية وأقوال العلماء الذين اجتهدوا في فهم وتفسير النصوص بما يتناسب مع مقتضيات الزمان والمكان. والرأي العام في الشريعة ليس أمراً غائباً عن النصوص الشرعية، إذ يوجد تقدير كبير لموقف الناس وأراءهم، ما دام ذلك لا يتعارض مع المبادئ الشرعية والضوابط الأخلاقية.

ومع ظهور وسائل الإعلام الجديدة، وخصوصاً منصات التواصل الاجتماعي، أصبح للرأي العام شكل افتراضي يتميز بسرعة الانتشار وقوة التأثير، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تحريك القضايا بطريقة قد تكون إيجابية أحياناً، وسلبية أحياناً أخرى. فقد تتحول بعض القضايا إلى ساحة للنقاش والجدل والضغط الاجتماعي الذي قد يؤثر على الحكم الشرعي أو الفتاوى، مما يفرض ضرورة وضع ضوابط شرعية واضحة لهذا التأثير، لحماية المجتمع من الانزلاق في فوضى الرأي العام الافتراضي التي قد تخالف مقاصد الشريعة ومصالح الناس.

إن البحث في هذه القضية ليس مجرد استجابة لتحديات العصر الرقمي، بل هو ضرورة شرعية واجتماعية تحتم علينا أن نعيد قراءة النصوص الشرعية في ضوء هذه المستجدات، مع الحفاظ على جوهر الإسلام ومبادئه الثابتة .

الكلمات المفتاحية: ‘‘الشريعة الإسلامية’’ – الرأي العام الافتراضي – السوشيال ميديا.

مشكلة البحث :

شهدت المجتمعات الإسلامية في الآونة الأخيرة تحولات جذرية في ‘‘وسائل التواصل’’ والإعلام، حيث أصبحت منصات التواصل الاجتماعي (السوشيال ميديا) من أبرز الأدوات التي تؤثر في تشكيل الرأي العام وتحريك القضايا المختلفة، سواء كانت اجتماعية أو دينية أو سياسية. هذا التأثير السريع والواسع للرأي العام الافتراضي يطرح إشكالية مهمة حول كيفية تعامل ‘‘الشريعة الإسلامية’’ مع هذه الظاهرة الحديثة، ومدى مشروعية تحريك القضايا بناءً على تأثير الرأي العام الافتراضي. وتتمثل المشكلة الرئيسة في البحث في غياب وضوح الموقف الشرعي من تحريك القضايا تحت تأثير الرأي العام الافتراضي، مع ازدياد تأثير السوشيال ميديا على سلوكيات الأفراد والمجتمعات، الأمر الذي يستوجب دراسة دقيقة لفهم الضوابط الشرعية التي تحكم هذا التأثير وحماية المجتمع من سلبياته.

تساؤلات البحث:

يتمثل التساؤل الرئيسي للبحث في: ما هو موقف ‘‘الشريعة الإسلامية’’ من تحريك قضايا الرأي العام تحت تأثير الرأي العام الافتراضي؟

ويتم تحليل التساؤل الرئيسي من خلال مجموعة من التساؤلات الفرعية، والتي تتمثل في:

.1ما مفهوم الرأي العام في الشريعة الإسلامية، وكيف يتم التعامل معه؟

.2ما طبيعة الرأي العام الافتراضي ودور ‘‘وسائل التواصل’’ الاجتماعي في تحريك القضايا في المجتمعات الإسلامية؟

.3كيف تنظر ‘‘الشريعة الإسلامية’’ إلى تحريك القضايا بناءً على الرأي العام الافتراضي؟

4 ما الضوابط الشرعية التي ينبغي مراعاتها في التعامل مع تأثير الرأي العام الافتراضي على القضايا الدينية والاجتماعية؟

.5 كيف يمكن للمجتمع الإسلامي أن يحصّن نفسه من الآثار السلبية لتحريك القضايا عبر السوشيال ميديا دون التضحية بمبادئ الشريعة؟

أهمية البحث :

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول قضية معاصرة شديدة الحساسية والتأثير في المجتمعات الإسلامية، ألا وهي: مدى مشروعية تحريك القضايا تحت تأثير الرأي العام الافتراضي (السوشيال ميديا) في ضوء الشريعة الإسلامية. وتكمن أهمية الدراسة من جوانب متعددة:

• يسهم البحث في إثراء المكتبة الفقهية الإسلامية بطرح جديد يعالج تفاعلاً لم يسبق أن نوقش بعمق في مصادر التشريع، ألا وهو العلاقة بين الحكم الشرعي وتحريك القضايا بناء على الرأي العام المتشكل في الفضاء الرقمي، مما يشكل إضافة علمية نوعية في مجال الفقه المعاصر.

• يلامس البحث واقع المجتمعات الإسلامية التي باتت تتأثر بصورة ملحوظة بمحتوى ‘‘وسائل التواصل’’ الاجتماعي، سواء في تبني مواقف تجاه قضايا دينية أو اجتماعية، أو في تشكيل اتجاهات عامة قد تؤثر على العلاقات والمؤسسات داخل المجتمع، وبالتالي فإن فهم الموقف الشرعي من هذه الظاهرة يعزز الاستقرار المجتمعي ويحفظ القيم الإسلامية.

• يساعد البحث على ضبط المفاهيم المتعلقة بالرأي العام في ضوء النصوص الشرعية، ويوضح حدود حرية التعبير في الفضاء الإلكتروني بما لا يتعارض مع مقاصد الشريعة، وهو ما يعين العلماء والدعاة على مواجهة الإشكالات المعاصرة المستجدة وتقديم خطاب شرعي متزن ومقنع.

• يفتح البحث المجال أمام المؤسسات التشريعية والقضائية في الدول الإسلامية للاستفادة من الرؤية الشرعية حول تأثير الرأي العام الافتراضي، بما يساهم في وضع سياسات ضابطة لتعامل المسؤولين والجهات المختصة مع القضايا التي تثار على منصات التواصل الاجتماعي.

• يساهم في توعية فئات المجتمع، وخصوصاً فئة الشباب، بمخاطر الانجراف وراء تحريك القضايا عبر السوشيال ميديا دون علم أو بصيرة، ويقدم إطاراً توجيهياً يعزز مناعة المجتمع ضد الانفعالات اللحظية التي قد تؤدي إلى الفتن أو زعزعة الثقة في المؤسسات الدينية.

أهداف البحث :

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها:

.1 بيان مفهوم الرأي العام في الشريعة الإسلامية، وتحديد موقعه من الاعتبار الشرعي.

.2 تحليل ظاهرة الرأي العام الافتراضي (عبر السوشيال ميديا) ، وتحديد خصائصه ومصادر تأثيره في المجتمعات الإسلامية.

.3 استكشاف مدى مشروعية تحريك القضايا العامة والدينية تحت تأثير الرأي العام الرقمي، وفقًا لمقاصد الشريعة وضوابطها.

.4 تقديم رؤية فقهية معاصرة للتعامل مع القضايا التي تُثار على منصات التواصل الاجتماعي، من حيث المشروع منها والمرفوض.

.5 اقتراح ضوابط شرعية وعملية لحماية المجتمع من الانزلاق وراء الموجات العاطفية والضغوط الرقمية، بما يحقق التوازن بين حرية التعبير وحفظ النظام القيمي الإسلامي.

أسباب اختيار البحث:

جاء اختيار هذا الموضوع لعدة دوافع علمية وواقعية، أهمها:

• حداثة الظاهرة وندرة الدراسات الشرعية المتخصصة التي تناولت التأثير الرقمي على الفتوى والحكم الشرعي.

• اتساع نطاق تأثير "وسائل التواصل" الاجتماعي على الرأي العام، وامتداد هذا التأثير ليطال القضايا الدينية والاجتماعية الحساسة.

• رغبة الباحث في المساهمة في تأصيل الموقف الشرعي من الظواهر الرقمية الجديدة، بما يخدم استقرار المجتمعات المسلمة.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الاستقرائي والتحليلي المقارن، وذلك على النحو التالي:

• المنهج الاستقرائي: لرصد وتتبع النصوص الشرعية والآراء الفقهية ذات الصلة بمفهوم الرأي العام ومشروعية تحريكه.

• المنهج التحليلي: لتحليل محتوى النصوص الفقهية وتفسيرها في ضوء الواقع الرقمي المعاصر.

• المنهج المقارن: لمقارنة المواقف الفقهية القديمة بالمستجدات المعاصرة، وبيان مدى انطباق القواعد الشرعية على الظواهر الحديثة.

منهجية الباحث:

اتبع الباحث الخطوات التالية لتحقيق أهداف الدراسة:

• جمع المادة العلمية المتعلقة بمفاهيم الرأي العام والرأي العام الافتراضي من المصادر الشرعية، والمراجع الحديثة ذات الصلة.

• تصنيف وتحليل النصوص الشرعية والفقهية التي تتعلق بمشروعية التأثر بالرأي العام في إصدار الأحكام أو تحريك القضايا.

• رصد نماذج واقعية من قضايا معاصرة أثارتها السوشيال ميديا، وتحليلها في ضوء الضوابط الشرعية.

• استخلاص الضوابط الفقهية والقواعد الأصولية التي تنظم هذه الظاهرة وتضبطها وفق مقاصد الشريعة.

• صياغة النتائج والتوصيات بناءً على ما توصل إليه البحث من خلال الاستقراء والتحليل الفقهي والعقلي.

الدراسات السابقة:

.1 دراسة (ثابت، 2000) بعنوان: قياس الرأي العام؛ رؤية إسلامية.

سعى الباحث إلى تقديم تصور إسلامي متكامل لمفهوم "قياس الرأي العام"، من خلال التأصيل الشرعي والفكري لهذا المفهوم في ضوء المبادئ الإسلامية، ومقارنته بالمنهج الغربي في قياس الرأي العام، موضحًا مدى مشروعية هذا القياس ومحدداته الأخلاقية في ضوء الشريعة الإسلامية. تناولت الدراسة مفهوم الرأي العام، نشأته وتطوره، والأبعاد الاجتماعية والنفسية المؤثرة فيه، ثم انتقلت إلى استعراض أدوات وأساليب قياس الرأي العام المتداولة في العلوم الاجتماعية الحديثة، مثل الاستبيانات والمقابلات، وقامت بتحليلها من منظور إسلامي. كما ناقشت الدراسة العلاقة بين الحاكم والرأي العام في الفكر الإسلامي، وأبرزت أهمية الشورى، وحق الأمة في التعبير عن آرائها، دون الإخلال بالضوابط الشرعية. وأبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن قياس الرأي العام مشروع شرعًا إذا التزم بالضوابط الإسلامية، ولم يكن وسيلة للتضليل أو التحريض أو انتهاك الخصوصية. وتوجد أدوات حديثة يمكن توظيفها بطريقة تتماشى مع القيم الإسلامية،

دون الحاجة إلى رفضها بالكامل. الإسلام لا يرفض الاستفادة من مناهج الغرب ما دامت لا تتعارض مع مقاصد الشريعة وأخلاقياتها. والرأي العام في الإسلام ليس مرجعية تشريعية، لكنه وسيلة لمعرفة اتجاهات الأمة وضمان التواصل بين الحاكم والمحكوم.

.2 دراسة (عشاش، 2020) بعنوان: الرأي العام الالكتروني وحرية الرأي والتعبير في المجال الافتراضي.

هدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الرأي العام الإلكتروني وحرية التعبير في الفضاء الرقمي، مع التركيز على التحديات القانونية والأخلاقية التي تواجه التعبير الحر في بيئة الإنترنت، خصوصًا في ظل تزايد تأثير شبكات التواصل الاجتماعي في توجيه الرأي العام وصناع القرار. واستعرضت الدراسة المفاهيم المرتبطة بالرأي العام التقليدي، ثم تطوره إلى ما يسمى بالرأي العام الإلكتروني، بفعل الثورة الرقمية وظهور الإنترنت كمنبر بديل للإعلام الرسمي. كما تناولت مظاهر حرية الرأي والتعبير في البيئة الافتراضية، وأثرها على الحريات العامة، مع تسليط الضوء على الإشكالات القانونية، مثل خطاب الكراهية، والتحريض، والرقابة، ومدى توازن ذلك مع حماية حرية التعبير. وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج والتي أبرزها أن الرأي العام الإلكتروني بات قوة مؤثرة في توجيه السياسات العامة وصناعة القرار، خصوصًا في المجتمعات النشطة رقميًا. وهناك هشاشة قانونية في كثير من الدول تجاه تنظيم حرية الرأي على الإنترنت، مما يؤدي إلى تجاوزات من الأفراد والسلطات على حد سواء. والفضاء الافتراضي وسّع دائرة المشاركة الشعبية لكنه في الوقت نفسه زاد من المخاطر المرتبطة بالمعلومات المضللة والانتهاكات الحقوقية. كما أنه لا تزال الدول العربية تعاني من ضعف البنية التشريعية المتعلقة بضبط التعبير الرقمي ضمن معايير تحترم الحقوق دون تهديد للأمن العام.

.3 دراسة (علوان، 2013) بعنوان: الرأي العام في الإسلام.

يرى الكاتب أن مفهوم الرأي العام في الإسلام يُعد من المفاهيم الحديثة التي تحتاج إلى تأصيل إسلامي يُبرز مكانة الإنسان ودوره في الحياة وفق الرؤية الربانية. فالرأي العام ليس مجرد انعكاس تلقائي، بل يتشكل تبعًا للمصدر الذي يؤثر فيه، مما يجعله أداة فعّالة يمكن توجيهها نحو الخير أو الشر. وقد رسم الإسلام خطوطًا عامة لفهم هذا المفهوم، تاركًا التفاصيل لاجتهاد الناس بحسب الظروف المتغيرة، لأنه دين خاتم صالح لكل زمان ومكان.

وعند ظهوره، واجه الإسلام مجتمعات تعيش في فوضى فكرية وقيمية، لا مكان فيها لرأي الطبقات المستضعفة، فوحّد الأمة وغرس فيها الإيمان والكرامة، مما كوَّن رأيًا عامًا إسلاميًا قويًا مستندًا إلى الوحي والقيادة النبوية. وفي ظل التغيرات المعاصرة، كان من المفترض توظيف وسائل الإعلام الحديثة لخدمة هذا الرأي، إلا أن غياب الوعي بأهميته أتاح للخصوم التلاعب بمقدرات الأمة. ويختم الكاتب بتشبيه الرأي العام بالشجرة التي تحتاج إلى ماء نقي وأصل طيب، وفي الإسلام تتوفر الأصالة، ولكنها تحتاج إلى جهد وسعي لإحيائها وتجديدها حتى تثمر من جديد .

.4 دراسة (حماد، 2023) بعنوان: هل يتغير الحكم الشرعي بناء على الرأي العام؟.

يتناول البحث العلاقة بين الرأي العام والأحكام الشرعية في ضوء المتغيرات الاجتماعية والإعلامية الحديثة، حيث يهدف إلى استكشاف مدى تأثير الرأي العام على تغير بعض الأحكام الشرعية ضمن ضوابط وشروط محددة. اعتمد الباحث في دراسته على تحليل النصوص الشرعية وأقوال العلماء، ووجد أن الإسلام يعتد بالرأي العام في حالات معينة، مما قد يؤدي إلى تعديل بعض الأحكام بما يتوافق مع هذا الرأي، مع التأكيد على ضرورة الالتزام بالنصوص الشرعية وعدم تجاوزها. وتبرز الدراسة نماذج تطبيقية تؤكد احترام "الشريعة الإسلامية" للرأي العام، لكنها تؤكد أن التأثير يكون ضمن إطار محدد يحفظ ثوابت الدين ويوازن بين النص الشرعي ومتطلبات المجتمع.

.5 دراسة (العدوان، 2023) بعنوان: دور شبكات التواصل الاجتماعي في التأثير على الرأي العام في الأردن.

تُسلط هذه الدراسة الضوء على التأثير المتزايد لشبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل وتوجيه الرأي العام الأردني. يشير الباحث إلى أن هذه المنصات أصبحت مصدر إزعاج للحكومة الأردنية، حيث أصبحت تعليقات المواطنين عبرها محل اهتمام كبير من قبل السلطات ووسائل الإعلام الرسمية. وقد تصاعدت الانتقادات الرسمية لهذه الشبكات، مما يُشير إلى توجه حكومي محتمل لسن قوانين جديدة تهدف إلى تقييد الحريات على هذه المنصات والحد من تأثيرها في تشكيل الرأي العام.

.6 دراسة (علي، 2024) بعنوان: الإعلام الرقمي والرأي العام في المجتمعات الإسلامية: دراسة تقويمية في إطار التحليل الثقافي.

تناولت هذه الدراسة بالتحليل الثقافي خصائص الرأي العام في المجتمعات الإسلامية في ظل تطورات الإعلام الرقمي، وانتمت إلى فئة الدراسات التقويمية التي تُعنى بتقييم العلاقات بين المتغيرات البحثية خلال فترة زمنية محددة، مع التركيز على السمات والملامح العامة البارزة. وقد تم ذلك في إطار مرجعي نظري رصين، ومن خلال ملاحظة علمية دقيقة وتصميمات بحثية مناسبة تسعى إلى الكشف العميق عن تلك العلاقات. وأظهرت نتائج الدراسة أن الإعلام الرقمي يُشكّل مصدرًا فاعلًا في بلورة الرأي العام الإسلامي تجاه القضايا العامة والخاصة، إلا أن النتائج التجريبية التي توصل إليها الباحث بيّنت أن تأثير هذا الإعلام يبقى محدودًا في تشكيل اتجاهات الرأي العام وسلوكياته حيال بعض القضايا الدينية المهمة. قدمت الدراسة استراتيجية مقترحة تهدف إلى تحصين الشباب في المجتمعات الإسلامية من الآثار السلبية والمخاطر التي قد تنتج عن استخدام الإعلام الرقمي، مع الاستناد إلى التعاليم الإسلامية والخصوصيات الثقافية لتلك المجتمعات.

الإطار النظري للدراسة :

المبحث الأول: الرأي العام في ‘‘الشريعة الإسلامية’’ ومفهوم الرأي العام الافتراضي.

- المطلب الأول: مفهوم الرأي العام في ‘‘الشريعة الإسلامية’’ وأهميته.
- المطلب الثاني: الرأي العام الافتراضي (السوشيال ميديا): النشأة والخصائص والتأثير.

المبحث الثاني: الموقف الشرعي من تحريك القضايا تحت تأثير الرأي العام الرقمي.

- المطلب الأول: تأصيل الموقف الشرعي من التأثر بالرأي العام في تحريك القضايا.
- المطلب الثاني: حدود مشروعية تحريك القضايا تحت ضغط الرأي العام الرقمي.

المبحث الأول

الرأي العام في ‘‘الشريعة الإسلامية’’ ومفهوم الرأي العام الافتراضي.

في ظل تطور المجتمعات الإسلامية عبر العصور، برز الرأي العام كقوة اجتماعية مؤثرة تعكس توجهات الناس ومواقفهم تجاه مختلف القضايا، سواء كانت سياسية أو دينية أو أخلاقية. ولأن ‘‘الشريعة الإسلامية’’ نظام شامل ينظّم حياة الإنسان في جوانبها كافة، فقد أولت أهمية كبيرة لمواقف الجماعة ولآراء الناس، واعتبرت أن الرأي العام المستنير الذي ينطلق من قواعد الشريعة يمكن أن يكون عاملًا مهمًا في تصحيح المسار وضمان تحقيق العدالة والمصلحة العامة. لذا أصبح من الضروري دراسة مفهوم الرأي العام في إطار ‘‘الشريعة الإسلامية’’ ومعرفة أسسه وضوابطه.

ومع ظهور وسائل الاتصال الحديثة، ولا سيما ‘‘وسائل التواصل’’ الاجتماعي (السوشيال ميديا)، نشأ شكل جديد من الرأي العام عُرف بـ"الرأي العام الافتراضي"، الذي يتميز بسرعة الانتشار، وغياب الحدود الجغرافية، والقدرة الفائقة على التأثير في القرارات السياسية والاجتماعية. هذا التحول الرقمي في طبيعة الرأي العام يفرض علينا فهم خصائصه، ونشأته، ومجالات تأثيره، خصوصًا في المجتمعات الإسلامية، من أجل استكشاف العلاقة بين هذا الرأي الافتراضي والقيم الإسلامية التي تنظم التعبير عن الرأي وممارسة الحريات في الفضاء العام. وسوف نتناول المبحث الأول من خلال مطلبين :

- المطلب الأول: مفهوم الرأي العام في ‘‘الشريعة الإسلامية’’ وأهميته.
- المطلب الثاني: الرأي العام الافتراضي (السوشيال ميديا): النشأة والخصائص والتأثير.

المطلب الأول: مفهوم الرأي العام في "الشريعة الإسلامية" وأهميته.

يُعدّ الرأي العام في "الشريعة الإسلامية" من المفاهيم ذات الأهمية الكبيرة، إذ يشكّل انعكاسًا لاتجاهات الناس ومواقفهم تجاه القضايا التي تمس شؤون المجتمع والأمة. وقد اهتمت الشريعة بهذا المفهوم بوصفه أداةً لضبط السلوك الجماعي، ودعمه بالقيم والمبادئ المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية، بما يحقق الشورى ويعزز المشاركة المجتمعية في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ومن هنا، يصبح فهم مفهوم الرأي العام وأهميته في الشريعة أمرًا ضروريًا لفهم كيف يسهم في تحقيق التوازن بين مصالح الفرد والجماعة والحفاظ على استقرار المجتمع الإسلامي .

الفرع الأول: مفهوم الرأي العام في الشريعة الإسلامية.

-1 التعريف اللغوي للرأي العام:

يتكون مصطلح "الرأي العام" من كلمتين: "رأي" و"عام" أما "الرأي" في أصل اللغة العربية، فهو مشتق من الجذر (ر، أ، ي) والذي يدل على فعل النظر، سواء أكان نظراً بصرياً بالحاسة أم إدراكاً قلبياً بالبصيرة.

-2 التعريف الاصطلاحي للرأي العام:

الرأي العام هو ظاهرة طبيعية في الآصل فيه آراء فردية قد تكون مجرد ردة فعل تلقائية للأحداث التي تجري حولنا ونعرف عنها شيئا، ويصادف أن تكون ردود الفعل الفردية متفقة على رأي واحد تتبناه الأغلبية أو مجموعة كبيرة تعبر عنه بقوة توهم بأنه رأي الأغلبية، وقد يكون الرأي العام هو الصيغة المعدلة لردة الفعل عقب مناقشة القضية في المستوى الرسمي .

ويعرف الرأي العام بأنه "ميول الناس نحو قضية ما، إذا كان هؤلاء الناس من فئة اجتماعية واحدة". ومنها: أنه الحكم الذي تصل إليه الجماعة في قضية ما ذات اعتبار ما .

فالرأي العام نتيجة لوجود قضية مطروحة، وتكون هناك مناقشات وافية حول القضية المطروحة، ويكون الحكم الذي تصل إليه الجماعة أو الرأي متفق مع عقيدة الأمة وملبيا لحاجاتها محققا لمصلحتها .

وتتنوع دلالات كلمة "رأى" بحسب السياق، فتارة تدل على النظر الظاهري وتارة على العلم أو التصور الذهني وقد جاءت في مواضع كثيرة من القرآن الكريم، تحمل هذه الأبعاد المختلفة:

- الرؤية الحسية، كما في قوله تعالى: (وَتَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ)

- رؤية العين اليقينية، وهي الإدراك المباشر الواضح، كما في قوله تعالى: (ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ)

- الرؤية الذهنية أو التصورية، وهي ما يبنى على التخيل والظن، كما في قوله تعالى: (وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ)

- الرؤية العقلية التأملية، كما في قوله تعالى: (إِنِّي أَرَى مَا لَا تَرَوْنَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ)

- رؤية البصيرة، والتي تعبر عن إدراك قلبي عميق، كما ورد في قوله تعالى: (مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى) وقوله: (وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى) .

وبهذا، يظهر أن لفظ "رأى" في اللغة يحمل طيفاً واسعاً من المعاني، منها الحسي ومنها المعنوي فهناك رؤية البصر، وهي الإدراك بالحاسة، وهناك رؤية القلب التي تعتمد على التأمل والتفكر، وهي المعنى المقصود في هذا السياق؛ إذ إن "الرأي العام" في الإطار الذي ندرسه هو تعبير عن رؤية عقلية جماعية، تنبثق من وعي وتأمل وتقدير جماعي لأمر من الأمور وبالتالي، فإن المقصود بـ"الرؤية" هنا ليست مجرد الإبصار، بل هي الرؤية العقلية والقلبية التي تتشكل من التفكير والتأمل والنظر بالبصيرة، وهي التي تكون أساس الرأي العام بوصفه موقفاً جماعياً ناضجاً تجاه قضايا مشتركة .

-3 مفهوم الرأي العام في الاصطلاح الإسلامي:

إن الرأي العام في الاصطلاح الإسلامي هو التوجه الجماعي الذي يتشكل عبر حوار ومشاورة منضبطة بأحكام الشريعة، ليعبر عن موقف الأمة تجاه قضية تمس مصالحها العامة، في إطار زمني ومجتمعي محدد، وبشرط الالتزام بالوحي (القرآن والسنة) والمقاصد الشرعية .

يقصد بمصطلح الرأي العام "التوجه المستنير للأمة القائم على الحكمة والحق، والصادر عن الوحي الإلهي المقيد بقيوده، وليس لهذا الاعتبار أن يشرع، وإنما المشرع هو الله سبحانه وتعالى، فالأمة الإسلامية ليس لها إلا تنفيذ أحكام الله القطعية، ولكنها مع ذلك تحقق مصالحها الدنيوية والدينية من خلال الرؤية الشرعية المتجردة من الأنانية والهوى من خلال مجتهديها، فيجمع لرأيها بين الثبات والأصالة، وبين الحركة والمرونة. وبناء على ذلك فإن الرأي العام بالمجتمع الإسلامي ينحصر في رأي أهل العقد والحل من أهل الاجتهاد بالأمة الإسلامية .

والرأي العام في المجتمع المسلم هو "اتفاق جماعي يشير لظن راجع بمسألة كلية خلافية، مثارة بعد تأمل وفكر ونقاش وحوار معلن محكوم بالكتاب والسنة بوقت محدد، وذلك بهدف تحقيق نتائج تتلاءم مع مقاصد الشريعة ومبادئ الإسلام .

ويتميز الرأي العام في المنظور الإسلامي بخصائص فريدة تستمد مقوماتها من الوحي والشريعة، مع تفاعلها مع الواقع المجتمعي وفيما يلي أبرز سماته:

.1 الشورى: يقوم الرأي العام في الإسلام على مبدأ الشورى، الذي يعزز المشاركة الجماعية في اتخاذ القرار، كما في قوله تعالى: {وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ} مما يمنحه طابعًا جماعيًا راشداً.

.2 القول السديد: الإسلام يدعو إلى قول الحق والابتعاد عن الكلام المضلل، لضمان تشكّل رأي عام يقوم على المصلحة العامة ({وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا }

.3 رفض التزييف: حذر الإسلام من الذين يتاجرون بمصالح المجتمع ويضللون الناس لتحقيق مكاسبهم الخاصة فقال تعالى: (وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ)

.4 الرجوع لأهل الاختصاص: حث الإسلام على العودة للمتخصصين في القضايا الخلافية لضمان اتزان الرأي العام فقال تعالى: (وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ)

.5 الاحترام المتبادل: احترام الرأي الآخر وتجنب السخرية: من خصائص الحوار الإسلامي احترام الآخر وعدم التهكم على آرائه، مهما بدت بسيطة فقال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ)

الفرع الثاني: أهمية الرأي العام من المنظور الإسلامي.

-1 رعاية تطبيق الأحكام الشرعية :

إن الأمة الإسلامية هي المخاطبة بتطبيق الأحكام الشرعية، والخطاء الديني في القرآن الكريم بذلك المجال يتناول أفراد الأمة جميعها. وموجه لكل فرد فيها. ونظراً لأن الأفراد لا يمكنهم القيام بتلك المسئولية بشكل متجمعين، فلابد لهم من اختيار حاكم أو إمام أو وكيل للأمة يقوم بتلك المهمة ويتولى إقامة أحكام الله المطلوبة منهم جميعاً .

ومن هنا فإن للرأي العام تظهر أهميته وسلطته في دعوة الحكومة لتطبيق أحكام الله عز وجل، والتقيد بها، وعدم الخروج عنها لقوانين وضعية أو أفكار غربية .

-2حراسة المبادئ الإسلامية وصيانة قيمتها في المجتمع:

إن مبدأ حراسة المبادئ الإسلامية مسئولية الأمة كلها، فالرأي العام بالمجتمع الإسلامي له سلطة قوية في حراسة تلك المبادئ، ورعاية هذه القيم وصيانتها .

ولقد وجه القرآن الكريم الأمة الإسلامية نحو التعاون في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومساندة علمائها القائمين على تلك المسئولية. فالرأي العام مدعو هنا للتوجيه وإصلاح الخطأ، وإنقاذ نفسه مع انقاذ المرتكبين للخطأ، فالإسلام يحذر الجماعة من شعور اللامبالاة وعدم الاهتمام بقضايا الجماعة العامة بحجة أن الذين يرتكبوا الفساد قوم غيرهم، والمسلم مدعوا لنصرة أحكام الشريعة. إن دعوة الرأي العام بالمجتمع الإسلامي للوقوف في وجه الفساد والانحراف ومحاولات التمويه والخداع تظهر صريحة في حديث النبي

الكريم: (ما مِن نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللَّهُ في أُمَّةٍ قَبْلِي إلَّا كانَ له مِن أُمَّتِهِ حَوارِيُّونَ، وأَصْحابٌ يَأْخُذُونَ بسُنَّتِهِ ويَقْتَدُونَ بأَمْرِهِ، ثُمَّ إنَّها تَخْلُفُ مِن بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ يقولونَ ما لا يَفْعَلُونَ، ويَفْعَلُونَ ما لا يُؤْمَرُونَ، فمَن جاهَدَهُمْ بيَدِهِ فَهو مُؤْمِنٌ، ومَن جاهَدَهُمْ بلِسانِهِ فَهو مُؤْمِنٌ، ومَن جاهَدَهُمْ بقَلْبِهِ فَهو مُؤْمِنٌ، وليسَ وراءَ ذلكَ مِنَ الإيمانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ. قالَ أبو رافِعٍ: فَحَدَّثْتُ عَبْدَ اللهِ بنَ عُمَرَ فأنْكَرَهُ عَلَيَّ، فَقَدِمَ ابنُ مَسْعُودٍ فَنَزَلَ بقَناةَ فاسْتَتْبَعَنِي إلَيْهِ عبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ يَعُودُهُ، فانْطَلَقْتُ معهُ فَلَمَّا جَلَسْنا سَأَلْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ عن هذا الحَديثِ، فَحدَّثَنيهِ كما حَدَّثْتُهُ ابْنَ عُمَرَ. قالَ صالِحٌ: وقدْ تُحُدِّثَ بنَحْوِ ذلكَ عن أبِي رافِعٍ).

ويحذر الإسلام أفراد المجتمع المسلم من الجبن في نصرة الحق والوقوع في ذلة الجبن والخور أمام رأي الأكثرية الفاسدة. ومن خير ما تتجلى به حراسة الرأي العام في المجتمع الإسلامي لمبادئ "الشريعة الإسلامية" وقيمها الحكم الشرعي الذي يأمر الجماعة المسلمة وكل فرد مسلم بمقاطعة مجالس المنكرات، والأماكن التي يعصى فيها الله، والمحافل التي يستهزأ فيا بدين الله. والرأي العام في الإسلام حين يخاصم ويقاطع من عصى هدفه العلاج والإصلاح لا الهدم والتشهير، وذلك ما يميزه عن المجتمعات المادية. وإن العقيدة توحد رأي أبنائها في إصدار حكم على شخص بمقاطعته لأنه تخلف عن الجهاد أو جهر بمعصية لتمثل لنا أسلوبا من أساليب الدعوة الإسلامية في تربية الجماعة وإصلاحها .

-3-حسن استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها :

إن الأمة حين تبدي رأيها من خلال ممثليها في قضية من القضايا فلرأيها السيادة ولحكمها النفاذ في النظم الديموقراطية الغربية، بينما في الإسلام فإن أهل الحل والعقد لا ينفذ رأيهم إلا في الأمور التي لم ينص عليها الشرع. والحكم أو القانون حين تصدره الدولة نابعاً من عقيدة الأمة ودستورها، تحد اقتناع الرأي العام به قويا صادقا، وتنفيذه ميسوراً سهلاً، بينما نجد حرمان القوانين الوضعية من تلك الميزة .

-4 -رفع الروح المعنوية للأمة وتقوية أواصرها وتعاونها :

من أهم وظائف الرأي العام في المجتمع الإسلامي رفع الروح المعنوية عند الجماهير التي تكونه، لأن وحدة الجماعة المسلمة عند رأي واحد من شأنه أن يظهر قوة تلك الجماعة وتعاونها، ويعطيها القوة والزاد على تحقيق أهدافها مهما بلغت التكاليف. فلقد حرص الإسلام على دعم أهدافه بسلطة الرأي العام، وإيجاد روح التعاون بين أبناء الأمة الإسلامية والتقارب بين فئات الشعب، لتتوحد اتجاهاتها، وتسيطر على مبدأ أساسي في حياة الأمة، وهو الاتفاق على الأهداف، وذلك الاتفاق يؤدي لنجاح الأمة في بلوغ غايتها، وتحقيق أمانيها .

المطلب الثاني: الرأي العام الافتراضي (السوشيال ميديا): النشأة والخصائص والتأثير.

إن الرأي العام الإسلامي يتناول القضايا العامة ويتداولها عبر روافد الإعلام الرقمي بوصفها قضية أثر أهمية في المجتمعات الإسلامية، فالإعلام الرقمي أصبح في الوقت الراهن أحد أبرز روافد وضع أجندة الرأي العام الإسلامي سواء على مستوى القضايا الدينية أو القضايا العامة. يُعدّ الرأي العام الافتراضي الذي يتشكل عبر "وسائل التواصل" الاجتماعي (السوشيال ميديا) من أبرز مظاهر العصر الرقمي الحديث، إذ نشأ مع انتشار المنصات الرقمية مثل فيسبوك وتويتر وإنستغرام منذ منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة، حيث أتاح

الفضاء الإلكتروني للأفراد والجماعات التعبير عن آرائهم ومواقفهم بشكل حر وسريع، دون الحاجة إلى وسطاء تقليديين كوسائل الإعلام. يتميز هذا الرأي العام بمجموعة من الخصائص، أبرزها السرعة الفائقة في انتشار المعلومات، والطابع التفاعلي الذي يسمح بالتعليقات والمشاركات الفورية، والانتشار الواسع الذي يتجاوز الحدود الجغرافية، إضافة إلى الطابع الديناميكي الذي يجعله عرضة للتغير والتأثر المستمر بالأحداث المستجدة .

وسوف نتناول المطلب الثاني من خلال:

- الفرع الأول: نشأة الرأي العام الافتراضي.
- الفرع الثاني: خصائص الرأي العام الافتراضي.

المطلب الثاني: الرأي العام الافتراضي (السوشيال ميديا): النشأة والخصائص والتأثير.

أصبح للرأي العام الافتراضي دور بالغ في تشكيل توجهات الأفراد وصناعة القرارات السياسية والاقتصادية، بل وأحيانًا في الضغط على المؤسسات والحكومات لإحداث تغييرات ملموسة، كما برز كأداة قوية في الحملات التوعوية والاجتماعية، لكنه في المقابل قد يتسبب في نشر الشائعات والمعلومات المضللة إذا غابت عنه الرقابة والمصداقية.

الفرع الأول: نشأة الرأي العام الافتراضي.

لم يكن التفاعل الاجتماعي وليد العصر الحديث، بل هو امتداد لغريزة إنسانية دفعت البشر منذ فجر التاريخ إلى تشكيل الجماعات وتبادل الرؤى والتجارب ومع تطور أدوات الاتصال وتوسع الفضاء الرقمي، نشأ نوع جديد من التفاعل، أكثر انفتاحاً وأشد تأثيراً، هو ما يمكن تسميته بـ"الرأي العام الافتراضي"، ذلك الكيان الديناميكي الذي يتشكل ويعاد تشكيله باستمرار في البيئة الرقمية المفتوحة .

الرأي العام الافتراضي ليس مجرد صدى لرأي الأغلبية، بل هو نتاج تفاعل معقد بين أصوات متعددة، تعبر عن نفسها من خلال وسائل الإعلام الجديدة وتتعدد مظاهره وتتنوع مساراته، فيطفو أحياناً على سطح مواقع التواصل الاجتماعي كالفيسبوك وتويتر، أو ينساب في المدونات وغرف النقاش، أو يبث عبر الفيديوهات والمنصات التفاعلية، وقد يتجلى في توقيعات إلكترونية، أو تعليقات قراء، أو حتى رسائل نصية على تطبيقات الهواتف الذكية وهو مشهد واسع الأفق، تنسج خيوطه من الآراء الفردية والجماعية حول قضايا ساخنة أو مستجدات يومية، ويعكس في لحظة زمنية معينة المزاج الجمعي تجاه قضية ما .

ولقد ساهمت مواقع مثل Geocities و Friendsterفي التأسيس الأولي لهذا الفضاء، لكن الانطلاقة الحقيقية جاءت مع مواقع مثل MySpace وFacebook، التي جعلت من كل مستخدم طرفاً فاعلاً في تشكيل الحوار العام وسرعان ما ظهرت منصات تفاعلية جديدة كساحات للصور والفيديو، مثل YouTube وFlickr،

مضيفة طبقات جديدة من التعبير والمشاركة فصوت المستخدم لم يعد يقتصر على الكلمات، بل تجاوزها إلى الصورة، والمشهد، والبث الحي.

ففي هذا المناخ الرقمي، ولد الرأي العام الافتراضي بوصفه ظاهرة مركبة لا تنفصل عن الواقع، بل تتقاطع معه، وتؤثر فيه، وتعيد صياغته أحياناً ولم يعد الناس ينتظرون تغطية إعلامية تقليدية ليعرفوا ما يدور في محيطهم، بل أصبحوا يشاركون في صناعة الحدث وتوجيه الانتباه إليه ومع كل تغريدة، أو منشور، أو مقطع فيديو ينتشر بين ملايين المستخدمين، تتشكل موجات رأي قادرة على التأثير، وربما التغيير .

إن نشأة هذا الرأي لم تكن مجرد تطور في الوسائل، بل تحول في المفاهيم فقد أعيد تعريف "الجمهور"، ولم تعد العلاقة بين الفرد والمجتمع تدار من خلال وسائط نخبوية، بل عبر شبكة لامركزية تتيح لكل فرد أن يكون مساهماً في النقاش العام، حتى وإن لم يكن صوته الأعلى عدداً وفي ظل هذا الفضاء الحر والمفتوح، أصبح الرأي العام الافتراضي مرآة صادقة –وإن كانت مشوشة أحياناً– لمجتمع بات أكثر وعياً، وأكثر جرأة على التعبير، وأكثر تشابكاً من أي وقت مضى .

الفرع الثاني: خصائص الرأي العام الإسلامي.

يمكن تحديد أبرز السمات الجوهرية للرأي العام الإسلامي، المستمدة أساسًا من تعاليم الدين الإسلامي، وذلك على النحو الآتي:

-1-الشورى كأساس للرأي العام:

ينطلق الرأي العام في المجتمعات الإسلامية من مبدأ الشورى، الذي يُعدُّ حجر الأساس لبناء رأي عام رشيد يحظى بقبول الأفراد والجماعات ومختلف المرجعيات. ويؤكد القرآن الكريم هذا المبدأ في قوله تعالى: (وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ) (الشورى: 38)، وكذلك في قوله: (فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ) (آل عمران: 159). إذ ترتبط الشورى ارتباطًا وثيقًا بتحقيق الرأي العام السديد حول قضايا المجتمع الجوهرية.

- 2-استناد الرأي العام إلى القول السديد والمصلحة العامة:

يستند الرأي العام الإسلامي إلى آراء رصينة، ومعلومات دقيقة، ومراعاة للصالح العام، كما يظهر في قوله تعالى: (وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا) (النساء: 9). فالقول السديد يُعتبر الضامن الحقيقي لتشكيل رأي عام رشيد ومستدام عبر الأجيال .

-3-رفض التبعية لأدعياء المصالح:

وضع الإسلام آلية للحفاظ على نقاء الرأي العام تتمثل في رفض الانقياد وراء أصحاب المصالح الذاتية الذين يسعون لتضليل المجتمع، كما جاء في قوله تعالى: (وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ... زَنِيمٍ) (القلم: 10–13). ويُعدّ

هؤلاء الأدعياء من أخطر عناصر تشكيل الرأي العام، إذ يُحرّكونه لتحقيق مكاسب شخصية حتى على حساب تزييف الحقائق.

-4-الرجوع إلى أولي الأمر وقادة الرأي:

ينبغي في القضايا الخلافية الرجوع إلى أولي الأمر، والقادة الدينيين، والمتخصصين في شؤون المجتمع، كما جاء في قوله تعالى: (وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ) (النساء: 83). وهذا يُعلي من مكانة قادة الرأي في الحفاظ على وحدة النسيج المجتمعي.

-5-احترام الآراء وعدم ازدرائها:

حدد الإسلام ضوابط لتبادل الآراء تقوم على احترام الآخر وعدم السخرية من آرائه، استنادًا لقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ...) (الحجرات: 11). فالاحترام المتبادل للآراء كان له أثر كبير في انتصارات المسلمين، حيث كان القادة يستمعون لعامة الجنود، معتبرين آراءهم ذات وزن في القرار الجماعي .

-6-بناء أولويات الاهتمامات المجتمعية:

حث الإسلام على ضرورة اهتمام المسلم بشؤون إخوانه، وهو ما يشكّل جوهر بناء الرأي العام، كما ورد في حديث النبي ﷺ: «مَن لَم يهتمّ بأمر المسلمين فليس منهم». وأكدت الفتوى رقم (8211) الصادرة عن دار الإفتاء المصرية (1993) أن المسلم الذي لا يهتم بأمور إخوانه لا يُعتبر من المؤمنين الذين كَمُل إيمانهم. ومن هنا، تتشكل أولويات الرأي العام حول قضايا مصيرية مثل تهويد القدس، واضطهاد المسلمين، والإسلام وفوبيا، والفقر، والأمية في العالم الإسلامي.

-7-رفض الكذب والتزييف:

شدّد الإسلام على تحري الدقة في الأخبار لتجنب الوقوع في الظلم، كما جاء في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا) (الحجرات: 6). فآلية التثبت تُعدُّ من أبرز ضمانات تشكيل رأي عام نقي وخالٍ من التضليل، خاصة في عصر تنتشر فيه الشائعات والتزييف الرقمي (Deep Fake) عبر تقنيات الإعلام الحديثة.

-8-الحذر من قادة الرأي المضللين:

نبّه الإسلام من خطر قادة الرأي الذين قد ينحرفون عن الحق رغم مكانتهم المجتمعية، وذلك في الحديث النبوي الشريف: «سيأتي على الناس سنوات خدّاعات يُصدَّق فيها الكاذب، ويُكذَّب فيها الصادق...»؛ حيث يصبح دورهم سلبيًا في تشكيل الرأي العام وخطرًا على مصلحة المجتمع المسلم .

المبحث الثاني

الموقف الشرعي من تحريك القضايا تحت تأثير الرأي العام الرقمي.

تمهيد:

يُعَدُّ تحريك القضايا العامة تحت تأثير الرأي العام الرقمي ظاهرة معاصرة أثارت نقاشاً واسعاً في الأوساط الشرعية والقانونية على حد سواء، إذ باتت مواقع التواصل الاجتماعي منصات لا تُحرّك فقط مشاعر الجماهير، بل تدفع أحياناً باتجاه اتخاذ مواقف قانونية أو قضائية بناءً على موجات الغضب أو التضامن الرقمي. ومع تزايد هذا التأثير، أصبح ضرورياً مناقشة الموقف الشرعي من هذه الظاهرة، لاسيما في ظل ما قد يرافقها من مخاطر مثل إطلاق الأحكام المسبقة، أو التدخل في سير العدالة، أو ممارسة ضغط جماهيري يُربك الهيئات القضائية، التي يُفترض أن تحكم استناداً إلى الشرع والقانون لا إلى عواطف الناس أو ضغوطهم. وهنا يظهر سؤال جوهري: هل يجوز شرعاً الاستجابة لمطالب الرأي العام الرقمي عند تحريك القضايا، أم يجب الفصل بين مقتضيات العدل وموجات التأثير الشعبي؟

وسوف نتناول المبحث الثاني من خلال مطلبين :

- المطلب الأول: تأصيل الموقف الشرعي من التأثر بالرأي العام في تحريك القضايا.
- المطلب الثاني: حدود مشروعية تحريك القضايا تحت ضغط الرأي العام الرقمي.

المطلب الأول: تأصيل الموقف الشرعي من التأثر بالرأي العام الافتراضي في تحريك القضايا.

في ظل التطورات التقنية وانتشار استخدام منصات التواصل الاجتماعي، بات الرأي العام الافتراضي يشكل ظاهرة اجتماعية وسياسية جديدة ذات تأثير كبير في مجريات الأمور القانونية والقضائية. أصبح بإمكان هذا الرأي العام أن يضغط باتجاه تحريك قضايا معينة أو إطلاق موجات من الاهتمام الشعبي حول قضايا محددة، ما أثار تساؤلات مهمة حول موقف "الشريعة الإسلامية" من التأثر بهذا الرأي في تحريك القضايا القانونية والقضائية. وللوقوف على هذا الموقف، لا بد من تناول التأصيل الشرعي والفقهي المرتبط باستقلال القضاء وضرورة التثبت في تحريك القضايا، إضافة إلى أهمية ضبط تأثير الرأي العام الافتراضي ومواقع التواصل ضمن إطار الضوابط الشرعية التي تحفظ الحقوق وتحقق العدالة .

الفرع الأول: المبادئ الشرعية الأساسية التي تحكم التأثر بالرأي العام الافتراضي

في هذا الفرع، نستعرض المبادئ الشرعية التي توجه الموقف من تأثير الرأي العام، خاصة في ظل انتشار منصات التواصل الاجتماعي وتأثيرها المتزايد على المجتمع والقضاء.

1.أساس العدل والإنصاف في الشريعة:

يحتاج الناس للشعور بالعدل واقامته فيما بينهم والدعوة إليه والتواصي بخ، ومن حق كل فرد أن يحصل على العدل بدون مشقة، والإنصاف في حياته اليومية. والعدل والإنصاف في "الشريعة الإسلامية" يُمثّلان حجر الأساس لكل حكم شرعي وقضائي، إذ جعلهما الله تعالى من أوكد الواجبات التي لا تقوم الحياة المستقيمة إلا بهما. وقد جاء الأمر الإلهي واضحًا وصريحًا: إقامة العدل والإحسان بين الناس دون محاباة أو تحيّز، سواء كان ذلك استجابة لضغط الرأي العام أو تأثرًا بالأصوات المرتفعة في وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي التي كثيرًا ما تحمل معلومات غير دقيقة أو مشاعر مؤقتة لا تصلح لأن تكون أساسًا لتحريك الدعاوى القضائية. إن تحريك القضايا الشرعية يجب أن يُبنى فقط على ما تقرره الأدلة المعتبرة في الشرع والقانون، وليس على موجات الانفعال الجماهيري، لضمان تحقيق العدالة الحقيقية وصيانة الحقوق .

2.استقلال القضاء عن التأثيرات الخارجية:

الشريعة تؤكد على استقلال القضاء وحمايته من كل تأثيرات خارجية، بما في ذلك الضغوط الجماهيرية التي قد تنتج عن الرأي العام الافتراضي. استقلال القضاء يضمن تحقيق العدالة والإنصاف، ويحمي الحقوق من التلاعب أو الانحياز. في ظل مواقع التواصل، يتعرض القضاء لضغوطات متزايدة، لذا ينبغي الحفاظ على هذا الاستقلال .

3.ضرورة التثبت والتحقيق قبل تحريك القضايا:

أمر الله تعالى بعدم اتخاذ قرارات بدون علم مؤكد، ويشمل ذلك تحريك القضايا القانونية. بالرغم من سهولة انتشار المعلومات عبر مواقع التواصل، فإن الشريعة تشدد على التثبت من صحة الأدلة والوقائع، لتجنب تحريك قضايا بناءً على شائعات أو أخبار غير مؤكدة .

الفرع الثاني: الضوابط الشرعية للتعامل مع الرأي العام الافتراضي في تحريك القضايا

يركز هذا الفرع على الضوابط التي يجب مراعاتها عند التعامل مع التأثير المحتمل للرأي العام الافتراضي على القضايا القضائية والقانونية.

1.التحذير من تحريك القضايا استنادًا إلى معلومات غير مؤكدة:

التحذير من تحريك القضايا استنادًا إلى معلومات غير مؤكدة يُعتبر من المبادئ الجوهرية في الشريعة الإسلامية، وهو نابع من حرصها العميق على منع الظلم وصيانة الحقوق. إذ تؤكد الشريعة أن الأحكام القضائية وتحريك الدعاوى يجب أن يُبنى حصريًا على البينات القطعية والأدلة الثابتة، لا على مجرد الظنون أو الأخبار غير المحققة. وقد جاء التحذير الشرعي في نصوص كثيرة من الكتاب والسنة من الاعتماد على الظن، لأن الظن ـ كما ورد في القرآن الكريم ـ «لا يُغني من الحق شيئًا.»

في عصرنا الحالي، ومع الانفجار المعلوماتي الذي تشهده ‘‘وسائل التواصل’’ الاجتماعي والمنصات الرقمية، أصبحت الشائعات والمعلومات غير الدقيقة تنتشر بسرعة فائقة، وتخلق موجات من الرأي العام قد تدفع البعض للمطالبة بتحريك القضايا قبل التحقق من صحة الوقائع. وهنا يتجلى تحذير الشريعة بأهمية التريث، والتأكد من مصداقية المعلومات قبل اتخاذ أي خطوة قانونية أو قضائية، لأن التسرع في هذا الباب قد يؤدي إلى إلحاق الضرر بسمعة الأفراد، وتشويه مكانتهم في المجتمع، بل وقد يُعرضهم لعقوبات دون وجه حق.

إضافة إلى ذلك، فإن التهاون في التحقق من صحة المعلومات يُهدد السلم الاجتماعي، إذ يُشجع على نشر الفتن، ويُضعف الثقة بالمؤسسات العدلية، وقد يؤدي إلى أن يصبح القضاء أداة بيد المزاج الجماهيري، بدلًا من كونه سلطة عادلة تنطلق من مبادئ الشرع والقانون. لذلك فإن من مقاصد الشريعة الأساسية وضع ضوابط مشددة لقبول الأخبار والأدلة، ومنع اعتماد مجرد الظنون في إصدار الأحكام أو تحريك القضايا، حفاظًا على العدل، وصونًا للأعراض، وحمايةً للمجتمع من الفوضى والظلم .

.2.الدور الإيجابي الممكن للرأي العام ضمن الضوابط الشرعية:

على الرغم من المخاطر المرتبطة بالرأي العام الافتراضي، لا يمكن إنكار أنه بات أداة فعالة في كشف مظاهر الظلم والفساد، والدفع باتجاه الإصلاح والمساءلة. فقد أتاحت ‘‘وسائل التواصل’’ الاجتماعي والمجتمعات الرقمية مساحة واسعة أمام الأفراد للتعبير عن آرائهم، ومشاركة قضاياهم، وتسليط الضوء على ممارسات خاطئة أو مظالم كانت في الماضي قد تُرتكب في الخفاء دون أن يعلم بها أحد. وهنا نجد أن ‘‘الشريعة الإسلامية’’ ـ رغم تحذيرها من الشائعات والافتراءات ـ تدعو إلى الاستفادة من هذه الإمكانات الإيجابية للرأي العام، بشرط التعامل معها بمسؤولية وضوابط شرعية واضحة.

من منظور الشريعة، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو واجب جماعي، ومسؤولية تقع على عاتق كل فرد في المجتمع، كما في قوله تعالى: «ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر» (آل عمران: 104). لكن هذا الواجب لا يعني الفوضى أو الاعتداء على الحقوق أو الخروج عن النظام العام، بل يجب أن يُمارَس في إطار منضبط يحافظ على كرامة الإنسان ويحترم المؤسسات، ويمنع التسرع في الاتهام دون بينة أو دليل.

.3.رفض الانجراف وراء موجات الرأي العام الرقمية دون تحقق:

الشريعة تؤكد على ضرورة عدم الانجراف وراء موجات الرأي العام الافتراضي المتقلبة، والتي قد تكون مدفوعة بالعواطف أو خاضعة لخوارزميات التحفيز على الجدل والتفاعل. ينبغي التزام الضوابط الشرعية في التحري والعدل، لتجنب الظلم وحماية المجتمع من الفوضى .

المطلب الثاني: **حدود مشروعية تحريك القضايا تحت ضغط الرأي العام الرقمي.**

مع تزايد تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الرأي العام، أصبح تحريك القضايا عبر الضغط الرقمي ظاهرة متكررة ومؤثرة. ورغم أن الرأي العام الرقمي قد يساهم في كشف بعض مظاهر الظلم والفساد، إلا أن المشروعية الشرعية والقانونية لهذا التأثير تحتاج إلى وضوح تام، وذلك لضمان تحقيق العدالة دون تحيز أو انحراف عن قواعد الشرع والقانون.

الفرع الأول: الأدلة والضوابط الموضوعية، واستقلال القضاء، ومخاطر التشهير:

.1مبدأ استقلال القضاء وحرمة العدالة:

ينطلق تحديد حدود مشروعية تحريك القضايا تحت ضغط الرأي العام الرقمي من مبدأ استقلال القضاء، وهو ركيزة أساسية في "الشريعة الإسلامية" والقوانين الوضعية. فقد أكد الفقهاء على ضرورة أن يكون القضاء مستقلًا عن كل تأثير خارجي، سواء كان سياسياً، اجتماعياً، أو حتى إعلامياً. يقول الإمام الغزالي: "القضاء استقلال، لا ينبغي أن يخضع لنفوذ أحد، فإنما هو لعباد الله ولحقوق العباد".

ومن هذا المنطلق، فإن تحريك القضايا يجب أن يكون نابعاً من أدلة شرعية وقانونية صحيحة، وليس من مجرد ضغوط شعبية أو رقمية، لأن هذا قد يؤدي إلى تحريف العدالة وإصدار أحكام لا تستند إلى الحق.

.2ضرورة توفر الأدلة والضوابط الموضوعية:

تشترط "الشريعة الإسلامية" أن تكون أي قضية تُرفع إلى القضاء مبنية على بينة وأدلة واضحة، فلا يكفي مجرد ضغوط الرأي العام الرقمي لفتح ملف قضائي أو تحريك دعوى. قال تعالى في سورة البقرة: {وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ}، وهذا ينطبق على حق الخصوم في عدم تعرضهم للمساءلة إلا على أساس حق مؤكد .

لذلك، تحريك القضايا بناءً على ضغوط الرأي الرقمي يجب أن يلتزم بمتطلبات إثبات الحق والعدل، وإلا فإنه قد يشكل تعدياً على حقوق الأشخاص دون وجه حق، مما يتعارض مع مبادئ العدالة والإنصاف في الشريعة

3 .خطر الانزلاق إلى الظلم والتشهير:

الرأي العام الرقمي يتميز بسرعة الانتشار، لكنه في كثير من الأحيان يتسم بالسطحية والتسرع في إصدار الأحكام، مما قد يؤدي إلى تشويه سمعة الأشخاص وتحريك قضايا بناءً على معلومات مغلوطة أو غير مكتملة. ويؤكد الفقه الإسلامي على حفظ كرامة الإنسان وعدم إلحاق الضرر بالآخرين، يقول النبي صلى الله عليه وسلم: "من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه." وهنا تكمن خطورة تأثير الضغط الرقمي على مسار

العدالة، فقد يتحول إلى أداة للظلم والتشهير، ورفع دعاوى بلا أساس شرعي، مما يستوجب توخي الحذر والضبط عند استجابة القضاء لمثل هذه الضغوط.

الفرع الثاني: الضوابط الشرعية لتحريك القضايا، ودور الجهات القضائية والتنظيمية، وخطر الانزلاق إلى الظلم والتشهير:

.1.الضوابط الشرعية لتحريك القضايا:

للحفاظ على مشروعية تحريك القضايا تحت ضغط الرأي العام الرقمي، يجب أن تلتزم هذه العملية بضوابط شرعية وأخلاقية، أهمها:

- التأكد من صحة المعلومات ومصداقيتها قبل رفع القضايا.
- احترام خصوصية الأفراد وعدم نشر التفاصيل الشخصية إلا للضرورة.
- الالتزام بأخلاقيات الحوار والتعامل مع القضايا بروح العدل والرحمة.
- عدم الاستجابة لأي ضغوط تهدف إلى الانتقام أو التشهير.
- هذه الضوابط تضمن أن يكون التأثير الرقمي أداة بناءة في دعم العدالة، وليس أداة تحريض أو تحريف .

.2.دور الجهات القضائية والتنظيمية:

يبرز هنا دور الجهات القضائية والتنظيمية في مراقبة تحريك القضايا المرتبطة بالرأي العام الرقمي، بوضع آليات واضحة للتعامل مع الدعاوى التي تتأثر بالضغط الرقمي، والعمل على فصل الجوانب الإعلامية والاجتماعية عن الجوانب القانونية والموضوعية، وذلك من خلال:

- وضع معايير لإثبات الحق قبل قبول القضايا.
- تنظيم حملات توعية حول مخاطر تحريك القضايا عبر منصات التواصل دون تدقيق.
- تطوير آليات قانونية لمعاقبة من ينشرون الشائعات أو يستخدمون الرأي العام الرقمي لتشويه سمعة الآخرين .

.3.التوازن بين حرية التعبير وضمان العدالة:

يعتبر احترام حرية التعبير من الحقوق الأساسية التي تكفلها الشرائع والقوانين، إلا أن هذه الحرية يجب أن تُمارس في إطار منضبط يضمن عدم الإضرار بسمعة الأفراد أو تعكير صفو النظام القضائي. لذلك، لا بد من

إيجاد توازن دقيق بين حماية حرية التعبير على مواقع التواصل وبين ضمان مشروعية تحريك القضايا، بحيث يكون الرأي العام الرقمي قوة إيجابية تدفع باتجاه تحقيق العدالة والشفافية، لا وسيلة ضغط تعسفية تؤثر على نزاهة القضاء.

بهذا الشكل يتضح أن حدود مشروعية تحريك القضايا تحت ضغط الرأي العام الرقمي ترتكز على مجموعة من المبادئ الشرعية والقانونية التي تحمي حقوق الأفراد، وتحافظ على استقلال القضاء، وتضع ضوابط صارمة لضمان أن يكون التأثير الرقمي دعماً للحق والعدالة، لا أداة للظلم والضغط غير المشروع .

النتائج :

- تظهر الدراسة أن تأثير الرأي العام الرقمي، ولا سيما عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أصبح ظاهرة لا يمكن تجاهلها في تحريك القضايا القانونية والاجتماعية. فقد أصبح الرأي العام الافتراضي قوة فاعلة تستطيع تحريك قضايا معينة بسرعة، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تأثير مباشر على القرارات القضائية.

- يبرز من خلال التحليل الشرعي أن تأثير الرأي العام الرقمي لا يجب أن يُصبح معياراً لتحريك القضايا، بل يجب أن يكون هناك توازن دقيق بين حرية التعبير والمشاركة المجتمعية من جهة، والضوابط الشرعية والقانونية التي تحكم تحريك القضايا من جهة أخرى .

- يجب أن يكون القاضي ومؤسسات القضاء محصنين أمام التأثيرات العاطفية أو الضغوط الرقمية التي قد تؤدي إلى تحريك قضايا أو اتخاذ قرارات بناءً على مزاج الرأي العام وليس على وقائع وأدلة قانونية واضحة .

- رصدت الدراسة تطوراً في آليات التفاعل الرقمي من خلال خوارزميات الذكاء الاصطناعي التي تزيد من تأثير الرأي العام الافتراضي، وهو ما يشكل تحدياً جديداً يتطلب تطوير ضوابط شرعية وقانونية تراعي هذه المستجدات التقنية .

- تظهر الحاجة إلى وضع قوانين وسياسات متطورة تحد من تحريك القضايا بناءً على حملات رقمية غير موثقة أو معلومات مغلوطة، كما يجب تعزيز الدور الرقابي للأجهزة القضائية والشرعية.

- توصل البحث إلى أن المشروعية الشرعية لتحريك القضايا تحت ضغط الرأي العام الرقمي ترتكز على أربعة مبادئ رئيسية: تحقيق العدالة، احترام الحياد القضائي، ضرورة وجود أدلة واضحة، والحفاظ على الكرامة الإنسانية. ويجب أن يكون التحريك مبنياً على أسس شرعية وقانونية صحيحة لا تتأثر بتقلبات الرأي العام الافتراضي التي قد تكون عابرة وغير دقيقة .

التوصيات :

1- تطوير أطر قانونية وتنظيمية تحكم تأثير الرأي العام الرقمي على تحريك القضايا، تضمن استقلال القضاء وتحافظ على مبادئ العدالة.

2- تعزيز التوعية الشرعية والقانونية بين مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي حول حدود مشروعية تحريك القضايا وأثر الضغط الرقمي.

3- وضع ضوابط لاستخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل سلوك المستخدمين، لمنع استغلال المنصات الرقمية في توجيه الرأي العام بشكل غير مشروع.

4- تشجيع مؤسسات القضاء على تطوير آليات التعامل مع القضايا التي تتحرك تحت ضغط الرأي العام الرقمي بما يضمن الحياد وعدم التسرع في اتخاذ القرارات.

5- تنظيم حملات توعوية متخصصة تسلط الضوء على أهمية الاعتماد على الأدلة القانونية والضوابط الشرعية عند المطالبة بتحريك قضايا على المنصات الرقمية.

خاتمة :

خلصت الدراسة إلى أن الرأي العام الرقمي بات يشكل قوة مؤثرة على الساحة القانونية والاجتماعية، وهو ما يفرض ضرورة إعادة النظر في آليات تحريك القضايا، خاصة في ظل التطور المتسارع لمنصات التواصل الاجتماعي وانتشار المعلومات بشكل غير مسبوق. فقد تحولت هذه المنصات من مجرد فضاء لتبادل الأخبار إلى ساحات لتشكيل الرأي العام وتحريك القضايا، مما استدعى البحث عن موقف شرعي واضح من التأثر بهذا الرأي العام الرقمي. إن التحليل الشرعي يؤكد أن تحريك القضايا يجب أن يستند إلى أسس شرعية راسخة ومبادئ قانونية واضحة تحمي الحقوق وتحافظ على العدالة، بعيداً عن التأثر العشوائي بضغوط الرأي العام الرقمي. فحرية التعبير والمشاركة المجتمعية من خلال هذه المنصات لها أهميتها الكبيرة، لكنها ليست مطلقة ولا يجب أن تؤدي إلى زعزعة استقلال القضاء أو استغلال القضايا لتحقيق أهداف أخرى غير مشروعة.

وقد أظهرت الدراسة أن المشروعية الشرعية تتحقق من خلال التزام مبادئ العدالة والإنصاف، والحفاظ على الكرامة الإنسانية، والتأكد من وجود أدلة قانونية واضحة، وعدم السماح للضغوط الرقمية أن تؤثر على قرارات القضاء أو تحريك القضايا بغير ما يقتضيه الحق والعدل. وهذا يتطلب وعيًا شرعيًا وقانونيًا متكاملاً لدى جميع الأطراف، من قضاة ومجتمع ومستخدمين لمنصات التواصل .

المراجع :

1- إسلام سعد عبد الله عبد الرحمن عز، اتجاهات النخبة المصرية نحو الرأي العام الإلكتروني ودور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيله، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، مج21، ع4، 2022.

2- الأمين زنوحي محمد وابتسام رايس علي، الرأي العام الافتراضي والسياسات العامة بالجزائر، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، مج9، ع2، 2022.

3- حمزة عبد الكريم حماد، هل يتغير الحكم الشرعي بناء على الرأي العام، جامعة القاهرة، 2022 .

4- خالد صلاح الدين حسن علي، الإعلام الرقمي والرأي العام في المجتمعات الإسلامية: دراسة تقويمية في إطار التحليل الثقافي، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، مج23، ع2، 2024.

5- خديجة طوبال، الرأي العام الافتراضي داخل الفضاءات الافتراضية (فيسبوك نموذجاً)، المجلة الدولية للإتصال الاجتماعي، مج3، ع3، 2016.

6- زينب عبد الله الراجحي، العدل والإحسان في الإسلام: دراسة دعوية، جامعة الإمام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية، ص251

7- سعيد بن علي بن ثابت، قياس الرأي العام: رؤية إسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مصر، جامعة الأزهر، مجلة البحوث العلمية، العدد الرابع عشر، 2000م.

8- سهام ممو، تقييم الرأي العام، جامعة الجزائر 03، كلية علوم الاعلام والاتصال، 2023.

9- شداد عبد الرحمن، الرأي العام، مجلة تاريخ العلوم، ع6، 2017.

10- صبحي عسيلة، الرأي العام، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ع23، 2006.

11- علي فواز طلال العدوان، دور شبكات التواصل الاجتماعي في التأثير على الرأي العام في الأردن، المجلد العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 37، العدد الثاني، 2023.

12- غسان محمد علوان، الرأي العام في الإسلام، رابطة العلماء السوريين، سوريا، 2013 . https://islamsyria.com

13- فراس محمد إبراهيم، استثمار ظاهرة الرأي العام في دعم مقاصد الإسلام في الضوء السنة النبوية، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع، العراق: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2013.

14- محمد مصطفى رفعت، الرأي العام في الواقع الافتراضي وقوة التعبئة الافتراضية، القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2018.

15- مهند سعد قاسم، الرأي العام وأثره في السياسة الشرعية، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع29، 2022.

16- ميمي محمد عبد المنعم توفيق، شبكات التواصل الاجتماعي: النشأة والتأثير، مجلة كلية التربية جامعة عين شمس، ع24، ج2، 2018.

17- نورين عشاش ومحمد بشير، الرأي العام الالكتروني وحرية الرأي والتعبير في المجال الافتراضي، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، مج5، ع2، 2020.